فينسحب عليه حكمهم بالتبعية والمخالطة والذي
ينوب كل واحد منهما عن الآخر والفقيه الذي ليس
على زيهم هذا حكمه فان كان خارجا لم يعد صوفيا
وان كان ساكنا معهم ووجدت بقية الصفات لم يبعد
ان ينسحب بالتبعية عليه حكمهم واما لبس
المرقعة من يد شيخ من مشايخهم فلا يشترط ذلك
في الاستحقاق وعدمه لا يضر مع وجود الشرايط
المذكوره واما المتاهل المتردد بين الرباط والمسكن
فلا يخرج عن جملتهم مسئله ما وقف على رباط
الصوفيه وسكانها فالامر فيه اوسع مما اوصى لهم به
لان معنى الوقف الصرف الى مصالحهم فلغير الصوفي
ان ياكل معهم برضاهم على ما يديم مرة او مرتين فان
امر الاطعمة مبناه على التسامح حتى جاز الانفراد به
في الغنايم المشتركة وللقوال ان ياكل معهم في دعوتهم
من ذلك الوقف وكان ذلك من مصالح معايشهم
وما اوصي به للصوفيه لا يجوز ان يصرف الى قوال
الصوفيه بخلاف الوقف وكذلك من احضروه
من العمال والنجار والقضاه والفقها من اجلهم
غرض باستمالة قلوبهم يحل لهم الاكل برضاهم فان
الوفق لا يقف الا معتقدا فيه ما جرت به عادات
الصوفيه فينزل وكن ليس هذا على الدوام ولا يجوز

لمن ليس صوفيا ان يسكن معهم على الدوام ويا كل
وان رضوا اذ ليس تغيير شرط الواقف بمشاركة
غيرهم جنسهم واما الفقيه اذا كان على زيهم
واخلاقهم فله النزول عليهم وكونه فقيها لا ينافي كونه
صوفيا وكونه والجهل ليس بشرط في التصوف عند من
يعرف التصوف ولا يلتفت الى خرافات بعض المحقابات
العلم حجاب فان الجهل هو الحجاب وقد ذكرنا تاويل
هذه الحكمة في كتاب العلم وان الحجاب هو العلم المذ
موم دون المحمود وذكرنا المحمود والمذموم وشرحها
واما الفقيه اذا لم يكن على زيهم واخلاقهم فلهم منعه
من النزول عليهم فان رضوا بنزوله فيحل له الاكل معهم
بطريق التبعية فكان عدم الذي بخبرة المساكنة
ولكن برضى اهل الذي وهذه امور يشهد لها العا
دات
وفيها امور متقابلة لا ينخفى اطرافها في النفي والا
ثبات ويتشابه اوساطها فمن احتر في مواضع
الاستثناء فقد استبرء لذمته كما بينا عليه في جواب
الشبهات مسئلة سئل عن الفرق بين الرشوه
والهديه مع ان كل واحد منهما يصدر عن الرضاء
ولا يخلوا عن غرض وقد تحرم احداهما دون الاخرى
فقلت ما دل المال لا يبذل قط الا لغرض وكم من الغرض
اما آجل كالثواب واما عاجل والعاجل اما مال واما